لدينا منك بتوبل لان ادادة النفى داخل فى المعنى على ما بعدها خالف الرابع اذا كان المفعول
الثانى فعلا وقدم نحو قام اظن زيدا فالذى صحح فى التسهيل وهو مذهب البصريين بقا الالغا
على الجواز واوجبه الكوفيون فى هذه الصورة وقال ابو حيان انه الذى يقتضيه القياس لان الاعمال
مترتب على كون الجزين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلى على
المبتدا وبهذه الصورة وما سبق يحصل صورتان يجب فيهما الالغا فيستغنيان فى قولهم ان الالغا
جايز لا واجب انحاسن قال فى الجامع والالغا مع التاكيد باشاره المصدر قليل ومع ضميره اقل ومع المصدر
المضاف اليها قبيح ومع غيره اقبح وامثلها زيد ظننت ظنا قايما وبين فى التسهيل والكافية الكبرى
لكنه رجع الضعف والقبح الى التاكيد فالذى فى الجامع من رجوعه الى الالغا انسب بالايراد قوله
الالفيه وانوضمير الشان او لام الابتدا فى موهم الغا ما تقدما ظاهره جواز تركيب ظننت
زيدا قايم على هذا التاويل وقد اجازه سيبويه عليه قال ابو حيان وجوازه لا يدل على سماعه
لاحتمال القياس وقد نص الجضراوى على انه يسمع قلت والذى يفهم من شرح الكافيه منع قياسه
وانه ان ورد سماع من ذلك اول ونص فى التسهيل على جواز الغا المقدم بضعف قولهم والتزم
التعليق يستثنى صورة فيها التعليق ولا يجب وهى ما اذا كان الاستفهام فى المفعول
الثانى نحو علمت زيدا من هو فان النصب فى زيدا جايز هو الاجود كما قاله فى شرح الكافيه قولهم
قبل الاستفهام استشكل تعليق الفعل بالاستفهام فى نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اوجب
بان هذا صورته الاستفهام وليس مراد الاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه وانما المعنى
علمت الذى هو عندك من هذين وقال بعضهم هو حذف مضاف والمراد علمت جواب
هذا الكلام وقال ابو حيان كلام العرب ثلاثة اقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر
وعليه اللفظ للمعنى نحو اظن ان تقوم فانه جايز دون اظن قيامك مع معناهما واحد
لاشتمال ان تقوم على جرى اسناد بخلاف قيامك وغلبت المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه
غلب جانب المعنى وان كان اللفظ استفهاما وفى تذكرة ابى حيان كلام متوسط فى
هذه المسئلة لخصته فى الفهم القريب على مغنى اللبيب وفى تعليق ابن هشام فان
قلت يرد عليه ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه واجب
الاعمال قلت هو بمعنى اخبرنى وليس من القلبيه على انه استثناه فى التسهيل
قوله الكافيه والنفى قيده فى الالفيه والشذور بما ولا وان وكذا فى ساير الكتب

ور

قوله الالفيه والشذور وان ولا فيه امران الاول زاد فى الشذور رفى جواب
القسم وكذا فى الجامع وفى التوضيح جواب قسم ملفوظ به ومقدر وتابع فى ذلك الكوفيون
وهو اختيار ابن عصفور والذى عليه البصريون خلافه كما يوخذ من شرح التسهيل لابى حيان
ولذا اطلق فى القطر وقد بسطت الكلام على ذلك فى حاشية التوضيح المسمى بالتوشيح الثانى
قال ابو حيان عد لا ان المعلقات فى النحاس وابن السراج ولم يذكره اصحابنا لام القسم
من المعلقات بل صرح ابن الدهان فى العدة بانها لا تعلق ولذا لم يذكرها الناظم
فى الكافيه الكبرى ولا ابن هشام فى الجامع قوله الشذور لعل نا مع ما فيها الفارسى
وقد وافقه ابو حيان وقال فى الجامع ويحصل بذى قوله الواو كم اما الواو فذكرها
ابن مالك فى التسهيل واما كم وهى الخبريه فلم ار من نص عليها غير المصنف ولم يتعرض
لها فى شى من كتبه وذكر فى شرح الشذور ان بعضهم نص عليها ويمكن اخذه من عموم
قولهم ان ما له الصدر يعلق وزاد بعضهم فى المعلقات التى ضرها اللام قال ابن قاسم
فى شرح التسهيل ويمكن اندراجها تحت قولهم او قبل لام الابتدا وكذا نقله ابن هشام فى
شرح الشذور عن جماعة من المغاربة فقال ان الظاهر ان المعلق انما هو اللام الا
ان ابن الجباد حكى فى بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قايم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك
مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى قوله الالفيه ولراى الرويا قال ابن قاسم ليس
ينص على المراد لان الرويا يستعمل مصدر الراى مطلقا حكميه او لفظيه والمراد
راى الحكميه ونحوه فى التوضيح قوله الالفيه ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين
او مفعول ما جزم هنا من المنع فى المفعولين مشى عليه فى اكثر كتبه وابن هشام فى
الشذور وهو احد المذاهب فى المسئلة والثانى الجواز وهو مذهب الاكثرين
وصححه ابن عصفور والثالث الجواز ان افاد والمنع ان لم يفد ومشى عليه فى الكافيه
وشرحها وابن هشام فى الجامع قوله الكافيه ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر جزما جزم به من حذف احد المفعولين ولو انه لدليل راى ضعيف وقد صحح ابن
عصفور فقال حذف احد المفعولين للدلالة عليه قليل فلا ينبغى ان يقاس عليه وابن ملكون
وقاسه على خبر كان ومشى عليه ابن هشام فى الجامع والجمهور كما قال فى التوضيح على الجواز ومشى
عليه ابن مالك فى كل كتبه وابن هشام فى الشذور وقول الشذور والالفيه وكتظن اجعل تقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)